مشروع تقرير التحقيق

التحقيق في مزاعم عدم الامتثال لالتزامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الاجتماعية والبيئية المتعلقة بأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التالية:

برنامج تخفيف آثار أزمة اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة الضعيفة
في الأردن ومشروع تحسين إدارة النفايات الصلبة وخلق الدخل في المجتمعات المضيفة

يرجى إرسال جميع التعليقات، بأي لغة،
إلى secuhotline@undp.org بحلول الموعد النهائي المشار إليه مع توزيع هذه الوثيقة.
يجوز تعميم هذه المسودة دون قيود.

THE OFFICIAL VERSION OF THIS DOCUMENT
IS THE ENGLISH VERSION AVAILABLE ON SECU'S CASE REGISTRY /
النسخة الرسمية من هذا المستند هي النسخة الإنجليزية
المتاحة في سجل قضايا وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية

القضية رقم SECU0007
التاريخ: 11 حزيران/يونيو 2019

البيانات الأساسية

رقم القضية:	SECU0007
فئة عدم الامتثال:	بيئية
الموقع:	الأردن
تاريخ تلقي الشكوى:	5 حزيران/يونيو 2018
مصدر الشكوى:	جمعية دبين للتنمية البيئية
أجرى تقييم الأهلية:	ريتشارد بيسيل، المسؤول الرئيسي عن شؤون الامتثال
مسؤول الالتزام المعيّن:	ريتشارد بيسيل، المسؤول الرئيسي عن شؤون الامتثال
المحققون الآخرون المعينون:	بول جودوين، منسق وحدة/محلل بحوث

ملخص تنفيذي

أولاً. ملخص تنفيذي

1. تلقت وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شكوى في 5 حزيران/ يونيو 2018 بشأن مشروع من إحدى المنظمات غير الحكومية الأردنية، مع مجموعة من الادعاءات المتعلقة بعدم الامتثال للمعايير البيئية والاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي 28 آب/أغسطس 2018، اعتُبرت الشكوى مؤهلة لكي يتمّ التحقيق فيها. وتعلقت الشكوى بالموقع المقترح لمرفق نقل النفايات الصلبة، والأعمال التحضيرية التي تمّ إجراؤها من أجل إنشائه، والقرار اللاحق بنقل المنشأة بعيداً عن الموقع المقترح في البداية.

2. أجرت وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية مراجعة للوثائق، ومن 10 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2018، قامت بمهمة ميدانية إلى الأردن لمقابلة أصحاب الشكوى وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسؤولين الحكوميين المعنيين ومنظمات المجتمع المدني والخبراء التقنيين وغيرهم. وتود وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية أن تعرب عن تقديرها لجميع المساعدات التي قدمها المكتب القطري وأصحاب المصلحة في الأردن، والذين سعوا جميعهم إلى فهم قضايا الامتثال في المشروع بشكل أفضل وكذلك الحلول الممكنة.

3. ركز التحقيق، بما في ذلك العمل الميداني، على جمع ومراجعة الأدلة فيما يتعلق بامتثال المشروع للمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بـ (أ) تدقيق المخاطر الاجتماعية والبيئية، (ب) تنفيذ المتطلبات المتعلقة بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، (ج) وصول الجمهور إلى المعلومات، (د) مشاركة أصحاب المصلحة في تصميم المشروع وتنفيذه. وتمّ توضيح هذه المعايير في الملحق 1.

4. فيما يلي ملخص للنتائج والتوصيات ذات الأولوية القصوى:

"1" كان المشروع قيد المراجعة مبادرة جديرة بالاهتمام لمعالجة الضغوط الاجتماعية والبيئية الناجمة عن وجود عدد غير مسبوق من اللاجئين السوريين في المنطقة الشمالية من الأردن، وكذلك التحدي طويل الأمد المتمثل في ارتفاع حجم النفايات في المجتمع الأردني.

"2" على الرغم من الحاجة إلى تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن لم يستوف متطلبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما هو موضح في الفقرة 3 أعلاه. على وجه الخصوص، لم يقم المكتب القطري بتدقيق المشروع بشكل مناسب باستخدام إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي. وأدت هذه الهفوة إلى التقليل من أهمية المشاكل المتعلقة بالموقع المخصص ومخاوف المجتمع. وبدلاً من

ذلك، اعتمد المكتب القطري على معايير التدقيق البيئي في لوائح حكومة الأردن، دون إجراء تحليل إمكانية المقارنة بين المعايير الوطنية ومعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشير المقابلات إلى أن المكتب القطري ينتقل إلى مراجعة إجراءاته الداخلية لضمان الامتثال لمتطلبات إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي في جميع البرامج والمشاريع المستقبلية.

"3" يوصي مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات بأن يتخذ المسؤول الخطوات المناسبة لتحسين معدل امتثال جميع المكاتب القطرية فيما يتعلق بإتمام إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي لكل نشاط من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتجنب حالات أخرى من عدم إتمام إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي.

"4" وفقاً لما هو منصوص عليه في المعايير الاجتماعية والبيئية، قام المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة الأردن بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ومع ذلك، لم يتضمن تنفيذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي متطلبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنظر في المواقع البديلة، ولم ينظر في الأنشطة المرتبطة في نفس الموقع. كما لم يحقق الالتزام بمعايير البرنامج بشأن مشاركة أصحاب المصلحة والوصول إلى المعلومات (على سبيل المثال، تقييم الأثر البيئي والاجتماعي). وتمّ منع الجمهور من الوصول إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على الرغم من الطلبات المقدمة إلى السلطات، وقد سيطر المسؤولون الحكوميون بأغلبية ساحقة على مشاركة أصحاب المصلحة بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

"5" تمّ الدفاع عن مشاركة أصحاب المصلحة المحدودة في عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بأنها كانت متّسقة مع الممارسات الأردنية المسموح بها بموجب اللوائح الوطنية في ذلك الوقت، ولكنها كانت أقل من المشاركة والوصول إلى المعلومات المطلوبين بموجب معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

"6" يوصي مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات بأن يضمن المسؤول توفير التوجيه والدعم للمكاتب القطرية العاملة في البلدان التي لديها قوانين ولوائح بيئية متطورة لإجراء تحليل مقارن للسياسات الوطنية المتعلقة بمعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنصوص عليها في المعايير الاجتماعية والبيئية، من أجل ضمان تطبيق الأقوى.

"7" كما يوصي مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات بأن يراجع المكتب القطري الإجراءات الداخلية لضمان تطبيق متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية للوصول إلى المعلومات ومشاركة أصحاب المصلحة.

"8" تمّ إلحاق الضرر بالبيئة وكذلك بمصالح المجتمع من خلال تطهير الموقع من الغطاء الشجري الموجود فيه، من قِبل جهات غير قادرة وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية على تحديدها بموجب معيار الإثبات الخاص بها[1]، قبل أن تمّ التوصل إلى اتفاق نهائي من قِبل أصحاب المصلحة المعنيين للمضي قدماً بالبناء. وأسفر القرار اللاحق بنقل

[1] تستخدم وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية معيار "رجحان الأدلة" للحصول على الاستنتاجات الواقعية.

المنشأة عن ضرر بيئي متبقي في المجتمع وعلى أرض الموقع المضطربة دون أي تحركات، حتى الآن، لتوفير العلاج.

"9" يوصي مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات بأن يعمل المكتب القطري مع الكيانات الأخرى التي تقوم بالأنشطة المرتبطة في الموقع المهجور فيما يتعلق بالاستخدامات المستقبلية المقبولة.

"10" يوصي مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات بأن يقوم المكتب القطري في الأردن بإعداد خطة عمل لضمان اتخاذ الخطوات لتنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه وفقاً للمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

5. على النحو المنصوص عليه في إجراءات التشغيل الموحدة في وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية، سيتمّ توفير استجابة المدير لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي البرنامج ومقدمي الشكوى والجمهور على الموقع الإلكتروني لوحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية.

ثانياً. الاستنتاجات الكاملة والتوصيات

الاستنتاجات

إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي

6. لم تجد وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية أي دليل على استخدام تقييم المخاطر الاجتماعية والبيئية وقوائمه المرجعية للتدقيق. والقائمة المرجعية هي ملحق بنموذج تدقيق إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأداة لمساعدة موظفي البرنامج على الإجابة على السؤالين 2 و5 من نموذج التدقيق، بما في ذلك "ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟" و"بناءً على المخاطر المحددة وتصنيف المخاطر ما هي متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية ذات الصلة؟[2] "وبدلاً من ذلك، أرفق المكتب القطري ملحقاً من صفحة واحدة إلى وثيقة المشروع بعنوان "إدارة المخاطر"، والذي كان ضمنه بند واحد بعنوان "اجتماعي: عدم الاهتمام بحماية البيئة من خلال أنشطة المشروع". وحصل هذا العنصر على تصنيف" احتمال ضعيف" وكذلك تصنيف "شدة التأثير المنخفض على المشروع". وكان هذا استجابة غير كافية لمتطلبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتدقيق الدقيق في مرحلة التصميم.

[2] إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "32. تدقيق المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية الضارة المحتملة، ويشمل استعراض الآثار المباشرة وغير المباشرة المحتملة في منطقة نفوذ المشروع. 33. يتمّ تدقيق أنشطة المشروع. ومن الضروري تكوين صورة واضحة للمخاطر الكامنة المحتملة في حال عدم تنفيذ تدابير التخفيف أو فشلها. هذا يعني أنه يجب تحديد المخاطر وتقدير كميتها كما لو لم تكن هناك تدابير تخفيف أو إدارة يجب وضعها موضع التنفيذ. "الصفحة 15، الفقرتان 32، 22.

7. ترى وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية أن المكتب القطري لم يجر أي تدقيق آخر يستند إلى إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي أثناء التحضير لمرفق معين في المعراض، بما في ذلك بعد استلام مشروع تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمرفق النقل من الجمعية العلمية الملكية. وتعتبر عملية التدقيق عملية ديناميكية تتوافق مع متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية. إن انعدام إعادة مراجعة إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي ملحوظ بشكل خاص في ضوء مخاوف مؤلفي تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بشأن معارضة المجتمع.

8. إن قضية وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية في الأردن ليست هي الحالة الأولى للتنفيذ غير الكافي لمتطلبات إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي.[3] ففي حين أن بعض المكاتب القطرية قد أخذت الولاية على محمل الجد، رأى البعض الآخر سبباً لعدم القيام بذلك. وتعتمد صلاحية الالتزامات البيئية والاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي طويلة المدى على تحديد مخاطر المشروع وتصنيفها بشكل صحيح، وفي أقرب وقت ممكن، تحليل هذه المخاطر من أجل تخفيف آثارها بطريقة منظمة من خلال خطط الإدارة البيئية والاجتماعية وزيادة احتمالات نجاح المشروع.

تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

9. كلف المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن وحكومة الأردن بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ولم يتضمن تصميم التقييم إشارة إلى الالتزامات الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذات الصلة، ولم يحقق الالتزام بمعايير البرنامج بشأن النشر العام لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والمعايير المرتبطة به للمشاورات العامة.

10. كشف التحول إلى موقع جديد، رغم أنه مفهوم كطريقة للرد على معارضة المجتمع، المخاطر الرئيسية المرتبطة بنقل مشروع بنية تحتية أثناء مراحل الإعداد والبناء. وتسبب إعداد الموقع من قِبل بلدية جرش في أضرار جسيمة للموقع وغطائه الشجري. وتظل العملية التي سُمح بموجبها للبلدية المحلية للمضي قدماً في إعداد الموقع غامضة. ويعد تدمير الأشجار الموجودة على الأراضي المعتبرة أراضٍ حرجية في الأردن مسألة خطيرة في القانون الأردني وفي ضوء الالتزام الوطني بالمحافظة على الغطاء الحرجي وزيادته. كما فتحت العملية أيضاً السؤال عن الجهة التي تظل مسؤولة عن تخفيف الضرر في الموقع. ونظراً لأن الاستخدام المقترح للأرض لمحطة نقل النفايات لم يثمر أبداً، تبقى ملكية الأرض لدى وزارة الزراعة. ولكن في رأي بعض أفراد المجتمع وخاصة أولئك الذين يعيشون في حي الموقع، يرتبط التدمير البيئي بالأنشطة التي تدعمها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بغض النظر عمن أمر بقطع الأشجار وحفر الأرض.

[3] راجع نتائج التحقيق في التقارير النهائية ومسودة التقارير في سجل وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية على الإنترنت: SECU0002 (أوغندا)، SECU0003 (البوسنة)، SECU0004 (بنما)، و SECU0005 (ملاوي).

مشاركة أصحاب المصلحة والوصول إلى المعلومات

11. ترى وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية أن المكتب القطري لم يبلّغ الشركاء الحكوميين الرئيسيين بشكل كافٍ بمتطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية وتوقعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للوصول العام إلى معلومات المشروع وتحديداً تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وبدلاً من ذلك، تمّ تنفيذ المشروع إلى حد كبير وفقاً للممارسات الحكومية الأردنية المعتادة فيما يتعلق بالمشاريع، باستثناء أنه في هذه الحالة تمّ تسليم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي باللغة الإنجليزية بدلاً من العربية بسبب دور المانحين الدوليين. وأدى الفشل في إصدار نسخة كاملة أو جزئية من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إلى الجمهور المتأثر باللغة العربية إلى الحيلولة دون الوعي العام بتفاصيل المشروع والقضايا الاجتماعية/البيئية المرتبطة به، وزوّد المجتمع بشائعات غير موثوقة حول المشروع.

12. ترى وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية أن المكتب القطري قدم توجيهات غير كافية للوزارات الحكومية الرئيسية حول أولوية إشراك المجتمع في عملية صنع القرار المتعلقة بالمشروع. وبالنظر إلى التحذيرات من واضعي تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بأن هناك قلقاً كبيراً في المجتمعات المجاورة، كان ينبغي أن يكون واضحاً لدى المكتب القطري أن الوزارات المسؤولة تحتاج إلى تشجيع للمشاركة بشكل أكثر استباقية مع قادة الرأي المحليين. بدلاً من ذلك، أُخذت وجهات النظر المحلية على محمل الجد فقط في سياق إطار "البناء أو عدم البناء"، مما أدى إلى قرار بإغلاق وجود المشروع في المعراض ونقل مرفق نقل النفايات إلى جزء آخر من البلد، مما أدى إلى فقدان الوظائف وغيرها من الأنشطة الاقتصادية. وترك هذا المجتمع يستنتج أنهم تعرضوا للعقاب بسبب التعبير عن آرائهم حول المشروع عندما اقترحوا مجموعة من المواقع البديلة في محافظة جرش.

ضرر على المجتمع

13. في حين أن الضرر الذي لحق بالموقع وقع قبل إطلاق الأعمال المادية لمحطة النقل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فمن الواضح أن بذل مزيد من الجهود من قِبل المكتب القطري جنباً إلى جنب الجهات المانحة والوكالات الأخرى لتنسيق جميع عناصر الأنشطة بما في ذلك دور السلطات المحلية والوطنية في تمهيد الأراضي وبناء الطرق كان يمكن أن يؤدي إلى تجنب الأضرار البيئية التي لحقت بغطاء الأشجار والأرض. بالإضافة إلى ذلك، فإن نظرة المجتمع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – بالنظر إلى انعدام الشفافية والحرمان من الوصول إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمحطة النقل – قد تأثرت.

التوصيات

14. على الرغم من الحاجة إلى تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن لم يستوف متطلبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما هو موضح في الفقرة 3 أعلاه. على وجه الخصوص، لم يقم المكتب القطري بتدقيق المشروع بشكل مناسب باستخدام إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي. وأدت هذه الهفوة إلى التقليل من أهمية المشاكل المتعلقة بالموقع المخصص ومخاوف المجتمع. وبدلاً من ذلك، اعتمد المكتب القطري

على معايير التدقيق البيئي في لوائح حكومة الأردن، دون إجراء تحليل إمكانية المقارنة بين المعايير الوطنية ومعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشير المقابلات إلى أن المكتب القطري ينتقل إلى مراجعة إجراءاته الداخلية لضمان الامتثال لمتطلبات إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي في جميع البرامج والمشاريع المستقبلية.

15. يوصي مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات بأن يتخذ المسؤول الخطوات المناسبة لتحسين معدل امتثال جميع المكاتب القطرية فيما يتعلق بإتمام إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي لكل نشاط من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتجنب حالات أخرى من عدم إتمام إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي.

16. وفقًا لما هو منصوص عليه في المعايير الاجتماعية والبيئية، قام المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة الأردن بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمحطة النقل. ومع ذلك، لم يتضمن تنفيذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي متطلبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنظر في المواقع البديلة، ولم يحقق الالتزام بمعايير البرنامج بشأن مشاركة أصحاب المصلحة والوصول إلى المعلومات (على سبيل المثال، تقييم الأثر البيئي والاجتماعي). وتمّ منع الجمهور من الوصول إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي على الرغم من الطلبات المقدمة إلى السلطات، وقد سيطر المسؤولون الحكوميون بأغلبية ساحقة على مشاركة أصحاب المصلحة بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

17. تمّ الدفاع عن مشاركة أصحاب المصلحة المحدودة في عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بأنها كانت متّسقة مع الممارسات الأردنية المسموح بها بموجب اللوائح الوطنية في ذلك الوقت، ولكنها كانت أقل من المشاركة والوصول إلى المعلومات المطلوبين بموجب معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

18. يوصي مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات بأن يضمن مكتب دعم السياسات والبرامج والمكاتب الإقليمية توفير التوجيه والدعم للمكاتب القطرية العاملة في البلدان التي لديها قوانين ولوائح بيئية متطورة لإجراء تحليل مقارن للسياسات الوطنية المتعلقة بمعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنصوص عليها في المعايير الاجتماعية والبيئية، من أجل ضمان تطبيق الأقوى.

19. كما يوصي مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات بأن يراجع المكتب القطري الإجراءات الداخلية لضمان تطبيق متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية للوصول إلى المعلومات ومشاركة أصحاب المصلحة.

20. تمّ إلحاق الضرر بالبيئة وكذلك بمصالح المجتمع من خلال تطهير الموقع من الغطاء الشجري الموجود فيه قبل أن تمّ التوصل إلى اتفاق نهائي من قِبل أصحاب المصلحة المعنيين للمضي قدماً ببناء محطة النقل. وكان أحد التفسيرات للأضرار التي لحقت بالممتلكات أنه تمّ تكليفه من قِبل مشروع ذي صلة بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي لفرز وإعادة تدوير القمامة، ونُفذ من قِبل بلدية جرش. ونظراً لأن قطعة الأرض الأصلية كانت تشمل كلا المشروعين، فمن المفهوم أن المجتمع لم

يميز بينهما. وأسفر القرار اللاحق بنقل منشآت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي عن ضرر بيئي متبقي في المجتمع وعلى أرض الموقع المضطربة دون أي تحركات، حتى الآن، لتوفير العلاج.

21. يوصي مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات بأن يقوم المكتب القطري بتنسيق المشاركين في تطوير هذا الموقع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وزارة الشؤون البلدية، وبلديات جرش والمعراض) فيما يتعلق بالاستخدام المستدام المقبول لدى الجميع لموقع المعراض المهجور.

22. يوصي مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات بأن يقوم المكتب القطري في الأردن بإعداد خطة عمل لمعالجة المسائل المتبقية في هذا المشروع، وفقاً للمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

23. على النحو المنصوص عليه في إجراءات التشغيل الموحدة في وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية، سيتمّ توفير استجابة المدير لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي البرنامج ومقدمي الشكوى والجمهور على موقع وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية الإلكتروني.

الملحق 1: الالتزامات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

24. نوقشت لأول مرة مسألة أي من التزامات السياسة تحدد معايير الامتثال في هذا المشروع في استعراض الأهلية. وكما أشرنا في ذلك الوقت، "وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية مكلّفة بالقيام بتحقيق رسمي في الشكاوى بشأن الأنشطة المتعلقة بالمشروعات الموقعة بعد 1 كانون الثاني/يناير 2015. ويقر مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن بأن هذا المشروع المحدد [محطة نقل نفايات جرش] بدأ في أيار/مايو 2015، مع عدد من الاتفاقات الموقعة خلال تلك السنة." إن تاريخ 1 كانون الثاني/يناير 2015 مهم ليس فقط لولاية وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية، ولكن أيضاً للتاريخ الذي أصبحت فيه المعايير الاجتماعية والبيئية الجديدة قابلة للتطبيق على جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كانت جميع المكاتب القطرية على علم بالمعايير الاجتماعية والبيئية في حزيران/يونيو 2014 عندما أعلنت إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المعايير الاجتماعية والبيئية الجديدة ستكون إلزامية اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2015. وتصف المعايير الاجتماعية والبيئية الإجراءات التي ينبغي على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذها، في سياق المشروعات والبرامج الممولة من خلال حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتجنب وتخفيف الضرر الاجتماعي والبيئي. في المقام الأول، تتطلّب المعايير الاجتماعية والبيئية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمان تحديد المخاطر والآثار والفرص الاجتماعية والبيئية المحتملة ومعالجتها في جميع مشاريع وبرامج البرنامج الإنمائي. وعندما لا يتمّ تنفيذ متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية بشكل كافٍ، ينبغي على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة أوجه القصور.

25. قبل تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية، عالجت السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية مسألة تدقيق المعايير الاجتماعية والبيئية في التعديلات التي تمّ تبنيها في عامي 2012 و2013. في تعديل 2012، "تم تحديث فصل البرنامج والمشروع الخاص بالسياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية مع إجراءات التدقيق البيئي والاجتماعي على مستوى المشروع. ويعمل إجراء التدقيق على توحيد ومواءمة مختلف معايير الحماية التي كانت تنتشر عبر الصناديق الاستئمانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمبادرات الأخرى وتزيد عبء البرمجة على المكاتب القطرية."[4]

26. في وقت وثيقة المشروع الأصلي عام 2013، لم يكن من المتوقع أن تشير إلى المعايير الاجتماعية والبيئية، ولكن مع الاتفاق على توسيع وإعطاء أنشطة مفصلة إلى وثيقة المشروع في عام 2015، كانت المعايير الاجتماعية والبيئية سارية، وكان من المتوقع أن تكون بمثابة توجيه للموظفين لضمان معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية. بالإضافة إلى ذلك، وفرت معايير السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية التزامات أساسية ينبغي أن يستخدمها أي مشروع. وأسفر إصدار المعايير الاجتماعية والبيئية في حزيران/يونيو 2014 بالفعل عن وضع أفضل الممارسات التي كان يتوقع أن يلتزم بها الموظفون.

27. إن أكثر بيان صريح عن الحاجة إلى تطبيق معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو في ترتيب المنح بين كندا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساهمة كندا المالية الكبيرة في هذا المشروع. تتضمن الوثيقة المؤرخة 23 آذار/مارس 2015 الفقرة X بشأن التقييم البيئي: "قد يتضمن ترتيب المنح هذا تنفيذ مكون واحد أو أكثر من المحتمل أن يتسبب في آثار بيئية سلبية. وسيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تتمّ إدارة الآثار البيئية، بما في ذلك أي تحليل، وفقاً للعمليات والمتطلبات البيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي."

28. يمكن رؤية الافتراض الكامن وراء منظور المكتب القطري بشأن الضمانات البيئية والاجتماعية في طلب تقديم العروض الصادر عن المكتب القطري بخصوص تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في نيسان/أبريل 2016، والذي اعتمد اعتماداً كلياً على القانون الأردني لتطبيق المعايير الفنية في معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية. "للوفاء بالأنظمة البيئية الأردنية، ولا سيما القانون الفرعي لتقييم الأثر البيئي رقم 2005/37 بموجب قانون حماية البيئة رقم 1 لعام 2003، يتعيّن على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد دراسة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي من أجل مشاريع محطة نقل النفايات الصلبة البلدية المقترحة في محافظتي جرش وإربد؛ من خلال شركة استشارية مؤهلة متخصصة في إجراء الدراسات البيئية."[5]

29. بسبب إلغاء مرفق نقل النفايات في جرش قبل بدء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعملية البناء، فإن مسألة امتثال هذا المرفق لمعايير البرنامج الإنمائي تقتصر بالدرجة الأولى على مرحلة التصميم. في هذه الحالة، تسببت أيضاً أنشطة إعداد الموقع المرتبطة التي قامت بها بلدية جرش في حدوث ضرر. ونتيجة لذلك، يمكن أن تقدم مراجعة الامتثال نتائج وتوصيات قد تكون ذات قيمة مستقبلية، بالنظر إلى نقل بناء هذا المرفق المحدد إلى محافظة أخرى، وفي ضوء التحديات الكبيرة لإدارة النفايات للأردن والتي ستحتاج حتماً إلى مرافق إضافية مماثلة فى المستقبل. وكانت المشكلة الأساسية في هذه الحالة هي أن

[4] 29 أيار/مايو 2012.

[5] طلب تقديم العروض – 9/2016، الصفحة 9/5.

أربعة كيانات مختلفة على الأقل – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وزارة الشؤون البلدية، والبلديات المحلية كانت تدير جوانب مختلفة من المشاريع التي تنفذ في موقع واحد، حتى لو تمّ تقسيمه إلى أكثر من موقع.

30. هناك عدة جوانب من المعايير الاجتماعية والبيئية بارزة في هذا المشروع: المعيار 1 بشأن التنوع البيولوجي ومعيار تقديم السياسات فيما يتعلق بإجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، إلى جانب الكشف العام عن معلومات المشروع لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة.[6]

المعيار 1: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

31. يوضح المعيار 1 للمعايير الاجتماعية والبيئية متطلبات تجنب تدمير الموائل الطبيعية. على وجه الخصوص، تنص الفقرة 6 على ما يلي: "تحديد موقع التفضيل: يجب تحديد موقع مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي قد يكون لها آثار ضارة، قدر الإمكان، في المناطق ذات القيمة المنخفضة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، والحساسية المنخفضة للآثار المتوقعة. وبصفة خاصة، حيثما كان ذلك ممكناً، ينبغي أن تقع هذه المشروعات على أراض تمّ بالفعل تحويل الموائل الطبيعية فيها إلى استخدامات أخرى للأراضي. ومع ذلك، سيسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تجنب تحديد مواقع المشروعات على الأراضي التي تمّ تحويلها تحسباً للمشروع."

32. في المعيار 2، تتناول الفقرة 10 مسألة تحديد المواقع: "الموائل الطبيعية: حيثما يكون تجنب الآثار الضارة على الموائل الطبيعية غير ممكن، ينبغي على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المضي قدماً فقط في (1) حالة عدم توفر البدائل القابلة للتطبيق، (2) فوائد المشروع تفوق بشكل كبير التكاليف البيئية، و(3) في حال وجود تدابير مناسبة للحفظ والتخفيف، بما في ذلك التدابير اللازمة للحفاظ على الخدمات الإيكولوجية."

إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي

33. تشمل كل من السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية والمعايير الاجتماعية والبيئية اشتراط تطبيق إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد المخاطر الاجتماعية والمتعلقة بالبيئة ومتابعة التقييمات والتدابير الإضافية حسب الضرورة للاستجابة لهذه المخاطر. كان ذلك هام بشكل خاص لهيكل المشروع المعني، حيث تمّت إضافة عناصر محددة، مثل مرفق نقل النفايات في جرش، إلى المشروع الحالي بدلاً من استعراض متطلبات وثيقة مشروع جديدة.

[6] ضمان من أن عملية تقييم الفحص الاجتماعي والبيئي/ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وتطوير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية/ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية تنطوي على التزام ومشاركة أصحاب المصلحة في وقت مبكر وتكراري ومجدي، معتمدين على الكشف في الوقت المناسب عن المعلومات ذات الصلة."

وينبغي إعادة تصميم إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي لدى إضافة أي نشاط محدد لم يتمّ بالفعل تحليل المخاطر المرتبطة به وتأثيراته في تصميم المشروع الأصلي، خاصةً عندما ستنشأ بعض المشكلات الخاصة بالموقع بشكل أكيد.[7]

34. عندما يُكتشف أن المشروع المقترح يشكل خطراً عالياً أو متوسطاً أو كان يتعيّن أن يُكتشف أنه كذلك، من خلال إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي، من الضروري النظر في مواقع بديلة في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. "تقييم الاستثمارات الممكنة والتقنية وبدائل تحديد المواقع، بما في ذلك بديل "عدم اتخاذ إجراء"، وكذلك الآثار المحتملة، وجدوى تخفيف هذه الآثار، وتكاليف رأس المال والتكاليف المتكررة الخاصة بها، ومدى ملاءمتها في الظروف المحلية، والمتطلبات المؤسسية والتدريبة والمراقبة المرتبطة بها."

35. في المعايير الاجتماعية والبيئية، تعتبر مسألة ترجمة وتلخيص تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ضرورية: "توثيقها والإبلاغ عنها في شكل يسهل الحصول عليها للمشاركين، لا سيما التدابير المتخذة لتفادي أو تقليل المخاطر والآثار السلبية التي تلحق بأصحاب المصلحة في المشروع إلى أدنى حد."

36. تنص المعايير الاجتماعية والبيئية أيضاً على تغطية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لأي أنشطة مرتبطة بها غير مدرجة في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى وجه التحديد، سيقوم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي "بمعالجة التأثيرات على الموارد المادية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بما في ذلك التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتراكمية والمستحثة في منطقة تأثير المشروع، بما في ذلك المرافق المرتبطة بها. معالجة المخاوف المحتملة عبر الحدود. استخدام التقييم البيئي الاستراتيجي أو القطاعي أو الإقليمي عند الاقتضاء."[8]

مشاركة أصحاب المصلحة والوصول إلى المعلومات

37. تتضمن المعايير الاجتماعية والبيئية تعبيراً عن توقع إصدار معلومات عن مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما لم يكن هناك سبب محدد للحفاظ على سريتها. ويتمّ منح المعلومات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية والبيئية فقرة خاصة بها في السياسة المتعلقة بالحصول على المعلومات: "(ز) التدقيقات والتقييمات وخطط الإدارة الاجتماعية والبيئية: ويشمل ذلك إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي الكاملة وأي مسودة ذات صلة وتقييمات وخطط إدارة نهائية اجتماعية وبيئية. وسيتمّ إرفاق التدقيقات والتقييمات التي أجريت قبل الموافقة على المشروع بوثيقة المشروع. وسيتمّ الكشف عن التقارير والمسودات اللاحقة من خلال بوابة الشفافية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي."

---

[7] كما هو منصوص عليه في إرشادات المعايير الاجتماعية والبيئية لإجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي: "ستتمّ إعادة تدقيق المشروعات التي تخضع لمراجعة جوهرية بعد التدقيق والتصنيف الأولي ومن المحتمل إعادة تصنيفها" (الفقرة 6).

[8] المعايير الاجتماعية والبيئية، الصفحة 49، الفقرة 10.

38. يُنظر إلى الوصول إلى المعلومات على أنه أمر أساسي في سياسات البرنامج الإنمائي لتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، لا سيما من المجتمعات المتضررة، في المداولات المتعلقة بالمشروع. ويعتبر الالتزام العلني من جانب الأمم المتحدة لا لبس فيه:

"يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بضمان الكشف عن المعلومات ذات الصلة ببرامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة المجتمعات المتأثرة وأصحاب المصلحة الآخرين على فهم الفرص والمخاطر والآثار المترتبة على الأنشطة المقترحة. سوف يضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المعلومات المتعلقة ببرامج و/أو غرض المشروع وطبيعته وحجمه ومدته، ومخاطره وآثاره المحتملة، متاحة في الوقت المناسب وفي مكان يسهل الوصول إليه، وفي شكل ولغة مفهومة للمتضررين الأشخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الجمهور العام، حتى يتمكنوا من تقديم مدخلات مفيدة في تصميم وتنفيذ البرنامج و/أو المشروع. سيحدث هذا الكشف في وقت مبكر من عملية تطوير البرنامج و/أو المشروع وعلى أساس مستمر. من بين عمليات الكشف الأخرى المحددة في سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإجراءاته، سيضمن البرنامج ما يلي:

- يتمّ الكشف عن خطط مشاركة أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة من تطوير المشروع، ويتمّ الكشف عن التقارير الموجزة لمشاورات أصحاب المصلحة بطريقة يسهل الوصول إليها.
- يتمّ الكشف عن تقارير المعايير الاجتماعية والبيئية مع وثائق البرنامج والمشروع.
- يتمّ الكشف عن مشاريع التقييمات الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك أي مشاريع خطط إدارة، قبل بدء تقييم المشروع بشكل رسمي.
- يتمّ الكشف عن التقييمات الاجتماعية والبيئية النهائية وخطط الإدارة المرتبطة بها عند الانتهاء.
- يتمّ الكشف عن أي تقارير مراقبة اجتماعية وبيئية مطلوبة عند الانتهاء."[9]

الملحق 2: الخلفية والأدلة الرئيسية من التحقيق

39. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن قوي، ويُستثمر في العديد من القطاعات الرئيسية. في العقد الماضي، لم يكن من المتوقع أن يفرض وضع اللاجئين السوريين أعباءً كبيرة على جميع جوانب المجتمع والاقتصاد الأردني.[10] لكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمل عن كثب مع الحكومة الأردنية لمواجهة التحديات متعددة الجوانب، آملاً ألا يتمّ التضحية بالاستثمارات طويلة الأجل لتحفيز النمو المستدام في جميع أنحاء الأردن.

---

[9] انظر سياسة الكشف عن المعلومات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي متاحة على العنوان http://www.undp.org/content/undp/en/home/operations/transparency/information_disclosurepolicy.html

[10] انظر بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السوريين في الأردن (672،000 مسجل ، مع تقدير إجمالي> 1،000،000): https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/36

40. على سبيل المثال، لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تاريخ في دعم قطاع الغابات في الأردن. وقد استثمر في مشاريع تهدف إلى الحفاظ على النظم الإيكولوجية للغابات واستدامتها. على سبيل المثال، جمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل من جهات مانحة متعددة بما في ذلك مرفق البيئة العالمية[11] لإنشاء محمية غابات دبين (على بعد بضعة كيلومترات من موقع مشروع نقل النفايات في وسط هذه القضية) تحت رعاية الجمعية الملكية لحماية الطبيعة في عام 2004. ويتضمن مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحالي لدعم قطاع الغابات على مستوى البلاد وتحسين إدارة محمية دبين منطقة عازلة بالقرب من موقع نقل النفايات.

41. أصبح مشروع مرفق نقل النفايات في جرش ممكناً بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومتي كندا واليابان وحكومة الأردن. وتمّ تنفيذ المشروع من خلال طريقة التنفيذ المباشر من قِبل المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمان. وقد فهمت الأطراف أنه بمجرد أن يتمّ تحديد المكونات الرئيسية المحددة للبرنامج/المشروع من قبل الممولين، سيتطلّب كل مكون إجراء تقييم للأثر البيئي والاجتماعي الخاص بالموقع.

42. وبالتالي، وكجزء من دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقطاع إدارة النفايات الصلبة في الأردن، وكجزء من الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة، تمّ تصميم محطة نقل سيتمّ تأسيسها في محافظة جرش تضم خمس بلديات.[12] ووفقًا للمكتب القطري، فيما يتعلق بقرار بناء العديد من مرافق نقل النفايات، "بدأ المشروع في أيار/مايو 2015، بعد إطلاق البرنامج الرئيسي "تخفيف آثار الأزمة السورية على المجتمعات المضيفة" (72487). المشروع هو ناتج في إطار البرنامج الرئيسي. واستجابةً للأزمة، تمّ توقيع وثيقة المشروع مع الحكومة في عام 2013، وكانت وثيقة مع جهة مانحة واحدة ومخرجات محدودة. ومع استمرار أزمة اللاجئين، واستغراق التوقيع على وثائق المشروع من قِبل الحكومة وقتًا طويلاً، بدأت اللجنة التوجيهية (الحكومة الممثلة بوزارة التخطيط) في مراجعة النواتج الجديدة المختلفة في إطار البرنامج، والموافقة على أي مخصصات تمويل جديدة."

43. اختارت وزارة الشؤون البلدية الموقع المقترح على بعد عدة مئات من الأمتار من محطة معالجة مياه الصرف الصحي الحالية. يتألف الموقع من أراض مملوكة لإدارة الغابات بوزارة الزراعة، والغطاء النباتي الرئيسي هو أشجار البلوط الراسخة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، وافق رئيس الوزراء على تعيين جزء من الأرض المعنية لاستخدامها كمحطة لنقل النفايات.[13] وتمّ تخصيص جزء آخر من الأرض لاستخدامه من قِبل محطة الفرز التي سيتمّ بناؤها بدعم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وتمّ اتخاذ القرار في الموقع قبل بدء الدراسات اللازمة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي، التي أجرتها الجمعية العلمية الملكية. وعلى الرغم من أن هذا الاختيار المسبق للموقع مسموح به بموجب التشريعات الوطنية ذات الصلة، إلا أن

---

[11] رقم مشروع مرفق البيئة العالمية1881 # PIMS ,00013204 ,JOR/02/G35.

[12] تّم تحليل خلفية استراتيجية إدارة النفايات الصلبة (التي تم إطلاقها في آذار/مارس 2015) في محمد الجرادين طليفة، "إدارة النفايات الصلبة في الأردن"، *المجلة الدولية للبحوث الأكاديمية في الأعمال التجارية والعلوم الاجتماعية*، تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، المجلد 4، رقم 11، متاح على الإنترنت على الرابط http://hrmars.com/hrmars_papers/Solid_Waste_Management_in_Jordan.pdf

[13] رقم المرجع 9/6/1/54346، بتاريخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2015.

الجمعية العلمية الملكية والمراقبين الآخرين اتفقوا على أن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي كان سيفي بأغراضه بشكل أفضل إذا عرضت عليه مجموعة من المواقع الممكنة.

44. بدأت الدراسات في عام 2016 بجلسات تحديد نطاق، وبموافقة على القضايا التي ستدرج، تمّ الانتهاء من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في كانون الأول/ديسمبر 2016. وشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع الاجتماعات. كانت مشاركة البرنامج، وفقًا لما ذكره المكتب القطري، تتمثل في ضمان أن تكون هذه الدراسات وفقًا للمعايير الدولية وتلبي المتطلبات الوطنية الأردنية. ومع ذلك، لم يشارك الجمهور ولم يسمع سوى شائعات حول الغرض من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي ومحتواه ونتائجه. ووصل قلق المجتمع إلى حاكم جرش في تموز/يوليو 2017، وقام بإبلاغ مخاوف المجتمع إلى الوزارات الرئيسية الثلاث في 23 تموز/يوليو 2017. وتركزت هذه المخاوف حول الأضرار المحتملة على صناعة السياحة (مصدر مهم للعمالة حول الآثار الرومانية التاريخية في جرش ومحمية دبين للغابات)، وسلامة أطفال المدارس مع شاحنات جمع النفايات على الطرق المحلية، والافتقار إلى وصول الجمهور إلى ملخص تقييم الأثر البيئي والاجتماعي باللغة العربية. ويعتقد المجتمع أن الإفصاح العلني يفرض بموجب المادة 19 من لوائح وزارة البيئة، بينما يجادل آخرون بأن وزارة البيئة ووزارة الشؤون البلدية، بوصفهما الوكالات الطالبة، لهما سلطة تقديرية بشأن إصدار ملخص تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أو عدم فعل ذلك.[14]

45. لم يتمّ إدراج عنصرين رئيسيين لمحطة النقل في مشروع مرفق النقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: (1) كان من المقرر أن تقوم وزارة الشؤون البلدية بتصميم طريق نقل مخصص من الطريق السريع الرئيسي إلى مرفق نقل النفايات، وأن تقوم وزارة الأشغال العامة بإنشائه لتجنب استخدام الطرق الحالية التي تمر عبر المناطق السكنية؛ و(2) كانت ستوفر بلدية جرش خدمات إعداد الموقع بشكل منفصل لمحطة نقل النفايات. هذان العنصران، إلى جانب مشروع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، مثالان على "الأنشطة المرتبطة" المشار إليها في الفقرة 36 أعلاه، والتي كان ينبغي إدراجها في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بسبب التأثير المشترك على البيئة والمجتمع. ولأن هذين العنصرين المحتملين للجدل كانا من الناحية الفنية خارج نطاق نشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يتمّ إدراجهما في تحليل وتخطيط تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.[15] وحقيقة أن تخطيط وتنفيذ هذين العنصرين الموجودين في قلب مخاوف المجتمع قد مضى دون تشاور أدى إلى تقويض ثقة الجمهور في مجمع النشاط الكلي في الموقع. وعلى الرغم من أن الضرر الذي لحق بالموقع لم يتمّ ضمن نشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أن تحديد النشاط العام في الموقع مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ألحق الضرر بسمعته. ويبدو أن هذا الانتقال إلى إتلاف الموقع يتعارض مع المعيار 1 للمعايير الاجتماعية والبيئية (التنوع البيولوجي) لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي ينص

---

[14] يمكن تسوية مسألة إصدار الملخص من خلال مشروع قانون تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المعروض الآن على مجلس الوزراء للموافقة عليه.

[15] اللغة الأساسية في المعايير الاجتماعية والبيئية فيما يتعلق بقرار استبعاد هذين العنصرين الرئيسيين هي قسم المعايير الاجتماعية والبيئية حول "تدقيق وتقييم وإدارة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية" (صفحة 49)، حيث تشكل هذه المرافق المرتبطة بها جزءاً من منطقة نفوذ المشروع. في مثل هذه الحالات، تثبت المعايير الاجتماعية والبيئية أن "منطقة تأثير المشروع تشمل (1) موقع (مواقع) المشروع الأساسي والمرافق ذات الصلة (مثل طرق الوصول وخطوط الأنابيب والقنوات ومناطق التخلص من القمامة) و(2) المرافق المرتبطة التي لا يتمّ تمويلها كجزء من المشروع ولكن التي تعتمد صلاحيتها ووجودها على المشروع."

صراحة على أن "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيسعى إلى تجنب تحديد مواقع المشروعات على الأراضي التي تمّ تحويلها تحسباً للمشروع".

46. علم المكتب القطري التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكوى المنظمة غير الحكومية في تشرين الأول/أكتوبر 2017. وبشكل منفصل، أستُرعي انتباه المكتب القطري في تشرين الأول/أكتوبر 2017 بأنه لم يكن هناك توافق في الآراء من جانب المجتمعات المحلية لدعم الموقع المستهدف لمحطة النقل. وأبلغت الجمعية العلمية الملكية وزارة البيئة الأردنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أن المجتمع منقسم بشدة حول اختيار الموقع في بلدية المعراض، مع بعض الداعمين له والبعض الآخر المعارضين له.

47. نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون البلدية اجتماعاً برئاسة حاكم جرش في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2017، مع رئيس بلدية جرش، رئيس بلدية المعراض، وأفراد المجتمع، بالإضافة إلى الخبراء التقنيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس المجالس المحلية في وزارة الشؤون البلدية والمنظمات غير الحكومية المعنية. وفي الاجتماع، تمّ وصف المشروع لأفراد المجتمع ورؤساء البلديات. وذكرت الجمعية العلمية الملكية أن تحليل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أظهر أن الفئات المجتمعية كانت منقسمة، وأن البعض دعم المشروع بينما عارضه آخرون. وفي الاجتماع مع المحافظ، كان لدى المجتمع أربعة اعتراضات: (1) كان حجم محطة النقل المقترحة أكبر بكثير من المتوقع؛ (2) الأشجار الموجودة في الموقع يتمّ تدميرها؛ (3) لم يتمكن الجمهور من الوصول إلى تقييم الأثر البيئي والاجتماعي من أجل مراجعة تحليل الخبراء؛ (4) احتمالية حدوث زيادات كبيرة في حركة الشاحنات على الطرق الحالية من شأنه أن يخلق خطراً على سكان المنطقة، بمن فيهم أطفال المدارس. وعرض أفراد المجتمع مواقع بديلة داخل محافظة جرش قالوا إن لها آثار سلبية أقل. وعلاوة على ذلك، دعا المحافظ لعقد اجتماعات إضافية لتمكين عرض الاعتراضات الأخرى على المشروع. وضغطت وزارة الشؤون البلدية من أجل المضي في بناء محطة النقل في الموقع المخطط لها، في رسالة مؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2017 وموجهة إلى المكتب القطري.

48. ومع ذلك، اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تشرين الأول/أكتوبر 2017، بالتنسيق مع كل من شركاء التمويل الخارجيين (كندا والوكالة اليابانية للتعاون الدولي)، نقل مرفق نقل النفايات إلى موقع بديل. كان سبب هذا التغيير هو تجنب استمرار الصراع مع المجتمع المنقسم حول هذه القضية. وتمّ الإقرار بأن هذا القرار سيؤخر تنفيذ المرفق، مع الحاجة إلى تقييم جديد للأثر البيئي والاجتماعي للموقع الجديد بالإضافة إلى مراجعة الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لعناصر التصميم الفني.

49. بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أبلغت وزارة البلديات مباشرة قرار نقل موقع المشروع إلى البلديات المحلية المعنية وإلى محافظ جرش.

50. وبعد مناقشات مع وزارة الشؤون البلدية، تمّ نقل المشروع إلى موقع في الشونة الشمالية بناءً على دراسة استقصائية أجرتها وزارة الشؤون البلدية وعلى موقع متدهور كان مدفناً سابقاً للنفايات. ووقعت حكومة كندا اتفاقية جديدة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحويل الأموال من موقع المعراض إلى الموقع الجديد في الشونة الشمالية في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

وخضع الموقع الجديد لتقييم كامل للأثر البيئي والاجتماعي في عام 2018، وتمت الموافقة على المشروع لكي تقوم وزارة البيئة ببنائه في أواخر أيلول/سبتمبر 2018.

51. إن لأصحاب المصلحة العديدين الذين يزعمون أنهم يستخدمون موقع "المعراض" أو يملكونه أيضاً آثار على حل مخاوف المجتمع. وعلى الرغم من أن وزارة الزراعة قد عينت الموقع كأرض حرجية، فقد سمحت اللوائح الحكومية للأغراض العامة بنقل الأراضي لاستخدامها كمحطة لنقل النفايات في 13 كانون الأول/ديسمبر 2015، وبموجب بعض الترتيبات غير المعلنة، تمّ السماح لبلدية جرش المضي قدماً في تطهير الأرض من الغطاء الشجري الموجود فيها وإعداد الموقع قبل الحصول على موافقة مشروع نقل النفايات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار أحد المصادر إلى أن عملية تطهير الأراضي قد حصلت لأن منشأة فرز الوكالة الألمانية للتعاون الدولي كانت جاهزة للمضي قدماً.

52. بعد أن اتخذت الحكومة قرار النقل في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2017، اتصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوزارة البلديات للتحقق من الأضرار التي لحقت بالموقع الأصلي من قِبل البلدية المحلية في إعداد الموقع لبناء المرفق. وعلى الرغم من أن الضرر الذي حدث لم يكن من خلال عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعلن المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي علانية عن خطط للعمل مع الشركاء المحليين لإعادة تأهيل الأشجار وزراعتها في الموقع المهجور.[16]

53. في 10 أيار/مايو 2018، تلقت وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رسالة موجهة من إحدى المنظمات غير الحكومية في الأردن تصف الشكاوى التي لديها ضد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن فيما يتعلق بإنشاء محطة لنقل النفايات في بلدية المعراض، في محافظة جرش شمال الأردن. وأكد أصحاب الشكوى أن المشروع قد يتسبب في أضرار بالمحميات الوطنية القريبة للغابات، وصناعة السياحة، ونوعية حياة السكان القريبين. كما اشتكوا من حرمان الجمهور من الحصول على وثائق حول تأثيرات التصميم والبناء للمصنع – بما في ذلك تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

54. في 17 أيار/مايو 2018، استجابت وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية لأصحاب الشكوى، نيابة عن آلية مساءلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأبلغتهم بخياراتهم لمتابعة التحقيق المستقل في شكل مراجعة للامتثال مع وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية، وعملية لتسوية المنازعات مع آلية استجابة أصحاب المصلحة، كليهما، أو ولا واحدة منهما. وفي 5 حزيران/يونيو 2018، رد أصحاب الشكوى بأنهم، في ذلك الوقت، كانوا مهتمين بمتابعة مراجعة امتثال مع وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية فقط. لذلك، في 12 حزيران/يونيو 2018 سجلت وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية القضية في سجلها على الإنترنت. ثم قدمت وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية طلبات وثائق ومعلومات من المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن من أجل تحديد أهلية الشكوى.

[16] رسالة من المدير القطري إلى رئيس جمعية دبين ، بتاريخ 29 أيار/مايو 2018.

55. في 28 آب/أغسطس 2018، قررت وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية أن القضية كانت مؤهلة لإجراء تحقيق رسمي لمراجعة الامتثال.[17] وتحديد الأهلية متاح في سجل القضايا العامة لدى وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية.

56. أجرت وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية استعراضاً للوثائق، وفي الفترة من 10 كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2018، سافرت إلى الأردن لمقابلة أصحاب الشكوى وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسؤولين الحكوميين المعنيين ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة والخبراء التقنيين وغيرهم.

57. كما هو منصوص عليه في إجراءات وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية، سيتمّ نشر مشروع التقرير هذا على سجل حالة وحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية وتعميمه للتعليق العام المناسب.وسيتمّ نشر جدول لجميع هذه المدخلات على المسودة على الموقع الإلكتروني لوحدة الامتثال للمعايير الاجتماعية والبيئية إلى جانب التقرير النهائي.

جدول ملخص النتائج والتوصيات

النتائج	التوصيات
1. كان المشروع قيد المراجعة مبادرة جديرة بالاهتمام لمعالجة الضغوط الاجتماعية والبيئية الناجمة عن وجود عدد غير مسبوق من اللاجئين السوريين في المنطقة الشمالية من الأردن، وكذلك التحدي طويل الأمد المتمثل في ارتفاع حجم النفايات في المجتمع الأردني.	1. لا حاجة لاتخاذ أي إجراء.
2. على الرغم من الحاجة إلى تطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن لم يستوف متطلبات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتدقيق المشروع باستخدام إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي. وبدلاً من ذلك، اعتمد المكتب القطري على معايير التدقيق البيئي في لوائح حكومة الأردن، دون إجراء تحليل إمكانية المقارنة بين المعايير الوطنية ومعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشير	2. اتخاذ خطوات لضمان امتثال المكاتب القطرية للإجراءات المطلوبة المنصوص عليها في إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي لكل نشاط من أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[17] وفقاً لوثيقة المشروع لعام 2013 لبرنامج "التخفيف من آثار أزمة اللاجئين السوريين على المجتمعات المضيفة الضعيفة في الأردن"، يتمّ وصف أحد العناصر الرئيسية على النحو التالي: "إحدى القضايا الرئيسية التي تتمّ مواجهتها على المستوى الإقليمي هي إدارة النفايات الصلبة ومعالجتها وسيقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى مجلس الخدمات المشتركة في محافظة إربد الشمالية، لتحسين إدارة النفايات الصلبة في موقع الغدير لرمي النفايات مع توفير حلول دائمة لتحسين تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان المتضررين من خلال ضمان أن تقديم المساعدة في السياق الحالي يكمل جهود التنمية الحكومية." وتمّت إضافة المشروع المقترح لبناء منشأة لنقل النفايات في منطقة جرش على وجه التحديد في عام 2015 بعد تجهيز وثيقة المشروع، كجزء لا يتجزأ من الإطار البرنامجي الشامل الموقّع من قِبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة الأردن.

المقابلات إلى أن المكتب القطري قد انتقل إلى مراجعة إجراءاته الداخلية لضمان الامتثال لمتطلبات إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي في جميع البرامج والمشاريع المستقبلية.	
3. وفقًا لما هو منصوص عليه في المعايير الاجتماعية والبيئية، قام المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة الأردن بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي. ومع ذلك، لم يتضمن تصميم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي إشارة إلى الالتزامات الاجتماعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولم يحقق الالتزام بمعايير البرنامج بشأن المشاورات العامة والنشر العام لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي.	3. ضمان تقديم التوجيه للمكاتب القطرية العاملة في البلدان التي لديها قوانين ولوائح بيئية متطورة بشأن أهمية التحليل المقارن الصريح للسياسات الوطنية المتعلقة بمعايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنصوص عليها في المعايير الاجتماعية والبيئية، من أجل ضمان تطبيق الأقوى.
4. يبدو أن المشاركة المجتمعية في عملية تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تتفق مع الممارسة الأردنية التي كانت مسموح بها بموجب اللوائح الوطنية في ذلك الوقت، ولكنها كانت أقل من التشاور والشفافية المتوقعة في معايير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تمّ إلحاق الضرر بالبيئة وكذلك بمصالح المجتمع من خلال تطهير الأرض من الغطاء الشجري الموجود فيها بشكل استباقي ومستتر قبل التوصل إلى اتفاق كامل للمضي قدماً في المشروع. وأسفر القرار اللاحق بنقل المنشأة عن ضرر بيئي متبقي في المجتمع وعلى أرض الموقع دون أي تحركات، حتى الآن، لتوفير العلاج.	4. الطلب من المكتب القطري من الأردن خطة عمل لضمان الامتثال في المستقبل وعلاج الأضرار الظاهرة على البيئة والمجتمع: • أن يقوم المكتب القطري بمراجعة الإجراءات الداخلية لضمان تطبيق متطلبات المعايير الاجتماعية والبيئية للكشف عن المعلومات والمشاركة العامة في جميع البرامج والمشاريع المستقبلية. • أن يقوم المكتب القطري بتنسيق شركائه وأصحاب المصلحة فيما يتعلق بالترميم والاستخدام النهائي للموقع المهجور في المعراض.